بعد سلسلة من الخطوات والإجراءات التي اتخذتها في هذا الصدد

الولايات المتحدة تستعد لاستئناف المفاوضات مع إيران بشأن الاتفاق النووي

مفاعل نووي ايراني

تستعد الولايات المتحدة لاستئناف المفاوضات من جديد مع إيران حال التزامها بـ"خطة العمل الشاملة المشتركة" (الاتفاق النووي)، الموقع بينها وبين الدول الخمس الكبرى بمجلس الأمن، الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، روسيا، الصين، إلى جانب ألمانيا.

وفي 20 يناير الماضي، بدأت إدارة الرئيس الأمريكي، جو بايدن، اتخاذ خطوات ملموسة بخصوص عودتها للاتفاق النووي المبرم عام 2015 مع إيران.

وفي وقت سابق قال وزير الخارجية الأمريكي أنطوني بلينكين أنه "إذا أوفت إيران بالكامل بالتزاماتها بموجب الاتفاق النووي، فإن الولايات المتحدة ستفعل الشيء نفسه وهي مستعدة لبدء المفاوضات مع إيران".

وأبلغت واشنطن رسميًا مجلس الأمن الدولي، إلغاء العقوبات التي فرضها الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب على إيران والمعروفة باسم "سناب باك".

ومنذ انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي، فرض الرئيس الأمريكي السابق ترامب، سلسلة عقوبات قاسية تستهدف خنق الاقتصاد الإيراني والحد من نفوذ طهران الإقليمي.

وتعليقًا على تلك التطورات، أصدر المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية نيد برايس، الخميس، بيانًا جديدًا أكد فيه أن بلاده "ستقبل دعوة للممثل الأعلى للسياسات الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي(جوزيب بوريل) للمشاركة باجتماع مع دول مجموعة (5 + 1) وبحضور إيران؛ لمناقشة الخطوات الدبلوماسية فيما يتعلق ببرنامج طهران النووي."

في سياق متصل قال مسؤولان بوزارة الخارجية ، لم يتم الكشف عن أسمائهما، إن هذه الدعوة لم تأتِ بعد، وأعربا عن أملهما في أن تأتي بأقرب وقت.

أحد هذين المسؤولين أضاف قائلا "نحن مستعدون للمشاركة في هذا الاجتماع الذي سيتم تنظيمه من قبل الاتحاد الأوروبي، لتكون هذه الخطوة الأولى من قبلنا، على أن تكون الخطوة التالية على إيران".

وشدد المسؤول نفسه على أن الولايات المتحدة "لن تقدم تنازلات" لمجرد العودة إلى الاتفاق، وأنه إذا عادت إيران بالكامل إلى التزاماتها المنصوص عليها، يمكن أن يتلاقى البلدان عند نقطة مشتركة.

وفي وقت سابق ، طالب وزراء خارجية فرنسا وبريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة، إيران بالامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، المعروفة باسم "الاتفاق النووي".

جاء ذلك بحسب بيان مشترك صدر، عقب اجتماع التئم في باريس بين وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان، ونظيريه البريطاني، دومينيك راب، والألماني هايكو ماس، فيما جاءت مشاركة نظيرهم الأمريكي أنتوني بلينكين، عبر (الفيديو كونفرنس).

وأشار البيان إلى "أهمية عدم امتلاك إيران أسلحة نووية"، مؤكدًا أن "نتائج خطة العمل الشاملة المشتركة ، حققت نجاحًا كبيرًا بالنسبة للدبلوماسية متعددة الأطراف".

وأضاف "وأعربت الدول الأوروبية الثلاث والولايات المتحدة عن اهتمامهما الأمني الأساسي المشترك في دعم نظام عدم الانتشار النووي وضمان عدم تمكن إيران أبدًا من تطوير سلاح نووي".

ودعا البيان إيران إلى عدم اتخاذ أي خطوات إضافية، "لا سيما فيما يتعلق بتعليق البروتوكول الإضافي وأي قيود على أنشطة التحقق للوكالة الدولية للطاقة الذرية في إيران".

واعتبر البيان أن منع مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية من تفتيش منشآت إيران النووية "أمرًا خطيرًا، مطالبًا طهران بالنظر في عواقب هذا "الإجراء الخطير".

وأكد وزراء الخارجية، تصميمهم على "معالجة المخاوف من برامج صواريخ إيران وأنشطتها الإقليمية"، مشيرين إلى ضرورة "تعزيز الاتفاق النووي الإيراني بالتشاور مع دول منطقة، وعودة إيران إليه"

كولومبيا: مقتل أكثر من 6400 شخص خارج القانون خلال 6 أعوام

كشف تقرير صادر، بكولومبيا عن مقتل أكثر من 6400 شخص نتيجة عمليات إعدام تمت خارج نطاق القانون في أجزاء مختلفة من البلاد بين عامي 2002 و 2008.

التقرير جاء بخصوص العمليات العسكرية التي شنها الجيش الكولومبي بين 2002–2008 ضد التنظيمات الإرهابية؛ وتم إعداده بموجب (قانون السلام الخاص) الذي أنشئ في إطار معاهدة السلام الموقعة مع حركة القوات المسلحة الثورية (فارك).

وأوضح التقرير أن الادعاء العام الكولومبي كان قد ذكر بوقت سابق أن هذا العدد هو 2228 فقط، مشيرًا أن "هذا الرقم لا يعكس الحقيقة بأي حال من الأحوال".

ولفت التقرير أن 66% من الضحايا قتلوا في مناطق أنتيوكيا وساحل الكاريبي، ونورت دي سانتاندير، وهويلا وكازاناري، وميتا.

وكانت منظمة "هيومان رايتس ووتش"، قد ذكرت بوقت سابق أنه في الفترة بين 2002–2008 ، تم اختطاف وقتل أكثر من 3000 شخص على أيدي قوات الأمن الكولومبية.

وبحسب وسائل إعلام محلية، فإن قوات الأمن كانت تقوم باستبدال ملابس المدنيين الذين تقتلهم بملابس إرهابيين، وتقدمهم للرأي العام على أنهم قتلوا خلال الاشتباكات. ومطلع ديسمبر 2017، صادق الكونغرس الكولومبي، على "قانون السلام الخاص"، الذي يمكن قادة حركة (فارك)، من المشاركة بالعمل السياسي دون عوائق.

البوسنة والهرسك.. هجوم مسلح يستهدف مئذنة مسجد

لحقت أضرار مادية بمئذنة أحد المساجد في عاصمة البوسنة والهرسك "سراييفو"، جراء تعرضه لهجوم مسلح من قبل مجهولين.

وقال مفتي مدينة غورازدي، رمزيجا بيتيتش، إن مجهولين نفذوا هجوما مسلحا قبل يومين على مئذنة "مسجد ألاجا" في منطقة "فوتشا" بالعاصمة، مشيرا أنه تم إبلاغ الشرطة بذلك.

وأوضح بيتيتش: "أن قوانين البوسنة والهرسك لا تسمح للأفراد بامتلاك أسلحة ثقيلة، ولكن من الواضح جداً أن سلاحًا من العيار الخفيف لا يمكنه التسبب بهذا الحجم من الأضرار". وأعرب المفتي عن أمله في ألا تتكرر مثل هذه الهجمات على المساجد المسلمين، مؤكدا أن الشعب البوسني سيواصل العيش بسلام في المنطقة رغم كل الاستفزازات.

من جهته، أدان الاتحاد الإسلامي للبوسنة والهرسك (الشؤون الدينية)، مساء الجمعة، الهجوم المسلح على المسجد.

جدير بالذكر، أن المسجد المذكور سبق أن تعرض للهدم من قبل القوات الصربية إبان حرب البوسنة في تسعينات القرن الماضي، وأعيد بناؤه وفتحه للمصلين عام 2019.

ويتميز المسجد الذي يُطلق عليه أيضًا "لؤلؤة البوسنة" بهندسته المعمارية المميزة، وتم إدراجه في قائمة التراث الثقافي المحمي للبوسنة والهرسك، كونه من أهم معالم الدولة العثمانية الموجودة في المنطقة، ويعود تاريخ بناؤه أول مرة إلى العام 1549.

واشنطن تلغي قرار حجب المساعدات لأديس ابابا جراء نزاع سد النهضة

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية، إلغاء قرار حجب مساعدات كانت تقدمها واشنطن لإثيوبيا، على خلفية النزاع بين أديس أبابا والقاهرة حول "سد النهضة" الإثيوبي.

وقالت الخارجية الأمريكية في بيان نشرته وكالة "أسوشيتيد برس"، إن واشنطن "قررت فك الارتباط بين قرار حجب مساعدات بملايين الدولارات كانت تقدم لإثيوبيا، والنزاع مع مصر حول سد النهضة".

وأضاف البيان أن القرار "لا يعني بدء تدفق المساعدات وقدرها 272 مليون دولار مخصصة لقطاعي الأمن والمساعدات التنموية بشكل فوري إلى إثيوبيا".

وشدد على أن عودة المساعدات "ستعتمد على التطورات الأخيرة في إثيوبيا"، في إشارة إلى الصراع الدموي بإقليم تيجراي، شمالي البلاد، بحسب الوكالة الأمريكية.

وتمارس العديد من الدول، منها الولايات المتحدة، وكذلك الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ضغوطا على إثيوبيا إثر القتال الدامي في إقليم تيغراي، حيث تم عزل حوالي 6 ملايين شخص عن العالم منذ بدء القتال في نوفمبر 2020 بين القوات الفيدرالية الإثيوبية والقوات المتحالفة معها من جهة، و"الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي" من جهة أخرى.

وفي السياق، لفتت الخارجية الأمريكية، في بيانها، أنها أبلغت حكومة إثيوبيا بقرارها، واستمرار بقاء المساعدات الإنسانية المقدمة من واشنطن خارج أي قرارات حجب أو تعليق، حسب المصدر ذاته.

وفي أغسطس السابق، أصدرت إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب قرار بحجب مساعدات كانت تقدمها واشنطن لإثيوبيا بقيمة 130 مليون دولار بسبب "سد النهضة"؛ ما أثار ضجة في إثيوبيا.

يشار أن أديس أبابا كانت رفضت المشاركة في مبادرة بقيادة الولايات المتحدة للتوسط في النزاع مع مصر والسودان، بدعوى "التحيز".

وتؤكد إثيوبيا على أن سد النهضة الإثيوبي الكبير الذي تبلغ تكلفته 4.6 مليارات دولار الذي أوشك بناؤه على الانتهاء، ضروري من أجل تنمية البلاد وانتشال الملايين من الفقر، في حين تقول مصر إن السد يهدد إمداداتها المائية.

النمسا: الجماعة الإسلامية تجدد معارضتها لتعديلات «قانون الإسلام»

جددت الجماعة الإسلامية في النمسا، معارضتها خطة الحكومة لإجراء تعديلات على "قانون الإسلام"، في إطار مشروع قانون مكافحة الإرهاب.

وقال رئيس الجماعة أوميت فورال، في مؤتمر صحفي بالعاصمة فيينا، إن البلاد تمر بمرحلة صعبة للغاية، لأسباب عدة أبرزها جائحة كورونا، ومشروع قانون مكافحة الإرهاب، الذي تم إعداده على خلفية الهجوم الإرهابي الذي أودى بحياة 4 أشخاص في فيينا في 2 نوفمبر 2020. ولف إلى أن الجماعة الإسلامية تعارض منذ البداية مساعي الحكومة لإجراء تعديلات على بعض مواد القانون الذي يضمن حقوق المسلمين في البلاد.

وأوضح أن التعديلات تتضمن تشديد حظر تمويل المساجد والجمعيات الإسلامية من الخارج، وتقديم قوائم بأسماء الأئمة إلى دائرة الأديان التابعة لرئاسة الوزراء، وفرض غرامات مالية على المساجد.

وأشار إلى أن التعديلات القانونية تستهدف فقط القانون الإسلامي، من أصل 16 جماعة دينية معترف بها في النمسا، واصفا الأمر بأنه قد يفتح الطريق أمام المعايير المزدوجة بحق المسلمين مقارنة بالجماعات الدينية الأخرى.

وينص مشروع قانون مكافحة الإرهاب على تغييرات في "القانون الإسلامي" الذي يعترف بالإسلام دينا رسميا في النمسا، و"الجماعة الإسلامية" كمؤسسة مستقلة تمثل المسلمين في البلاد.

وتعرضت الحكومة لانتقادات بدعوى أن مشروع القانون يسهل إغلاق المساجد التي يُزعم أنها "متطرفة" في البلاد ويخطط لمراقبة أنشطة الأئمة.

ميانمار: سقوط أول متظاهرة ضد الانقلاب العسكري

احتجاجات في ميانمار

سجلت ميانمار، مقتل أول متظاهرة ضد الانقلاب العسكري في البلاد، متأثرة بإصابة في الرأس بعيار مطاطي أطلقته الشرطة.

وأكد الأخ الأكبر للمتظاهرة ميا ثوات ثوات خاينغ (20 عاما)، في تصريح للصحفيين ، وفاة شقيقته متأثرة بإصابتها خلال مظاهرة شاركت فيها بتاريخ 9 فبراير الجاري.

ومطلع فبراير الجاري، نفذ قادة بالجيش انقلابا عسكريا تلاه اعتقال قادة كبار في الدولة، بينهم الرئيس وين مينت، والمستشارة أونغ سان سوتشي.

وعلى إثر الانقلاب العسكري، خرجت المظاهرات الشعبية الرافضة في عموم البلاد، وأعلنت الإدارة العسكرية فرض الأحكام العرفية في 7 مناطق بمدينتي يانغون وماندلاي.

ومنذ استيلاء الجيش على السلطة في ميانمار، يتم استخدام تهمة "التشهير بالدولة"، التي تصل عقوبتها إلى عامين كحد أقصى، على نطاق واسع لخنق المعارضين.

والأسبوع الماضي، أصدرت الحكومة العسكرية مذكرات اعتقال لسبعة أشخاص بالتهمة نفسها، بينهم مين كون نينج، الناشط السياسي الذي يعتبر ثاني أكثر الشخصيات نفوذا في البلاد بعد سوتشي.

ووفق الأمم المتحدة، فقد تم اعتقال أكثر من 350 شخصا منذ الانقلاب العسكري.

البنتاغون: لسنا في عجلة للانسحاب من كابول

أعلن وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن، أن بلاده ليست في عجلة من أمرها للانسحاب من أفغانستان، في ظل أعمال العنف المستمرة بالبلاد والحاجة إلى إحراز تقدم ملموس في ملف السلام.

جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي لأوستن بمبنى وزارة الدفاع بواشنطن، الجمعة، عقب اجتماع وزراء دفاع الناتو.

وقال أوستن إن "الولايات المتحدة عازمة على الوصول لحلول تنهي الحرب في أفغانستان بشكل دائم وتضمن عدم تحول كابول إلى بؤرة للجماعات الإرهابية".

وأوضح أن الولايات المتحدة تجري مراجعة شاملة للوضع في أفغانستان، بما في ذلك عواقب الخطوات التي سنتخذها مستقبلا، بالتزامن مع أعمال العنف المنتشرة في أرجاء البلاد.

ودعا أوستن جميع الأطراف في الأزمة الأفغانية إلى ضرورة ضبط النفس والابتعاد عن العنف، لافتا إلى أن الولايات المتحدة "لن تنسحب من البلاد على عجل أو بطريقة تعرض قواتها للخطر وتؤدي إلى تشويه سمعة الناتو".

وفي 29 فبراير 2020، أبرمت الولايات المتحدة في عهد الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، اتفاقية سلام مع حركة "طالبان"، وخفضت بموجبها عدد جنودها في أفغانستان إلى 2500، في 15 يناير الماضي، على أن يكتمل الانسحاب بحلول مايو المقبل.

وبدأت إدارة الرئيس الأمريكي الجديد جو بايدن، تحقيقا لمراجعة الاتفاق المبرم مع الحركة الأفغانية والتقصي عن أوضاع جنودها في البلد المضطرب.

بايدن يؤكد التزام واشنطن بتحالف الناتو في رسالة تحد لروسيا والصين

أكد الرئيس الأمريكي جو بادين، أن "الولايات المتحدة ملتزمة تمامًا بتحالف حلف شمال الأطلسي"، في رسالة تحد للصين وروسيا.

وتناول بايدن في كلمته بمؤتمر ميونخ للأمن عبر الاتصال المرئي ، العلاقات في المرحلة القادمة بين واشنطن والاتحاد الأوروبي وحلفائها.

وأكد بايدن أن الولايات المتحدة ستعزز علاقاتها مع حلفائها في كافة أنحاء العالم على رأسها الدول الأوروبية في المرحلة المقبلة.

وقال: "الولايات المتحدة عادت وتحالف الأطلسي عاد (هو الآخر)، ومن الآن فصاعدا سنتطلع معًا إلى الأمام وليس إلى الخلف"، مشددًا أنه سيعمل على تعزيز العلاقات مع الاتحاد الأوروبي التي تآكلت (خلال فترة الرئيس السابق دونالد ترامب).

وأوضح أن الولايات المتحدة ستعمل بشكل وثيق مع شركائها في الاتحاد الأوروبي وعواصم أخرى في القارة لحل المشكلات التي تواجهها.

وأضاف: "الولايات المتحدة ملتزمة تماما بتحالف الناتو، وأرحب بالاستثمارات التي قامت بها أوروبا في القدرات العسكرية".

وتطرق بايدن إلى المادة الخامسة من اتفاقية الناتو، مبينًا أنها تنص على أن أي اعتداء على بلد في الحلف يعتبر اعتداء على الحلف بأسره، وأن الجميع يتحركون سويًا ضد الاعتداء، مستشهدًا بهجمات 11 سبتمبر في الولايات المتحدة.

ولفت الرئيس الأمريكي إلى أنهم في صراع طويل الأمد مع الصين، مشيرًا إلى أهمية التحالف بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ضد الصين خاصة في مجالي الاقتصاد والأمن في المرحلة المقبلة.

وقال: "علينا الاستعداد سويًا لمنافسة استراتيجية طويلة الأمد مع الصين، وستكون جهود الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا لتأمين مصالحنا وقيمنا المشتركة في المحيط الهادئ واحدة من أهم وظائفنا، وستكون المنافسة قوية مع الصين".

كما انتقد بايدن روسيا، وأشار إلى أن موسكو تشكل "تهديدًا" أكثر قربًا من الصين على تحالف الأطلسي.